بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ اقْتَفَى أَثَرَهُ وَاتَّقَى حَدَّهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيكُمُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَصِلَكُمْ خِطَابِي هَذَا وَأَنْتُمْ بِأَتَمِّ نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ، وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُبَارِكَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيَتَقَبَّلَ جِهَادَكُمْ، وَيَسْتَعْمِلَكُمْ فِي حِرَاسَةِ دِينِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَيَنْصُرَكُمْ عَلَى أَعْدَائِهِ أَجْمَعِينَ.

أضع بين يديكم رسالة علمية بعنوان: "**الاجتماع على السنة والإجماع**"، تناولت فيها موضوعًا شديد الأهمية والحساسية، بل هو الأخطر والأهم؛ لارتباطه الوثيق بكل ما يصان به

التوحيد، وتقام به جميع حدود الأسماءِ والأحكام الشرعية، وتجتمع فيه كلمة المجاهدين على الحق، وينضبط به كل مفصل في الدولة الإسلامية على جادة الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

حيث إن ضبط أصول المنهج الشرعي الذي تنتهجه الدولة الإسلامية؛ يمثل أعلى درجات الأولوية؛ للحفاظ على منهجها السليم، وتماسك جماعتها، وقطع الطريق على كل الذين يحاولون اختطاف سلطان الدولة، أو استعماله لبث أفكارهم وتوجهاتهم الخاصة، كائنًا من يكونوا.

وهذه رسالة عاجلة، أذكر فيها أهم الآثار السلبية المترتبة على ترك هذا الجانب من العلم؛ وأذكر فيها عددًا من التوصيات اللازمة؛ لتحقيق نفع تلك الرسالة، ثم أنبه على خطورة عدم الاكتراث بتلك الرسالة، وهذه النصيحة.

فأسأل اللَّه -تعالى- أن يوسع صدوركم، ويوفقكم لقبول ما في تلك الصفحات من الحق، وأن ينصر بكم دينه وسنة رسوله ﷺ، ويعفو عني ما قصرت فيه، أو زللت، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى اللَّه وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أولًا: أهم الآثار السلبية المترتبة على ترك ضبط فقه الاختلاف وما يترتب عليه من الأحكام السلطانية:

1- تعدي ولاة الأمور على حدود سلطان الله تعالى في التحريمِ والتحليل، والتشريعِ والإلزام بالحظرِ والإباحة؛ بسبب عدم وضوح حدود سلطان الأئمة، الذي إذا تعدوه جاوزوا

حد العبودية لله إلى تسوية أنفسهم فيما يأمرون بهِ وينهون عنه بالله -تعالى عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا-، وهذا عين ما وقعت فيه طواغيت الحكم.

2- تحريف الأحكام الشرعيةِ وكتمان الحق، وبالتالي تسلط علماء السوء الجهلة على رقاب المجاهدين؛ كما حصل في بعض الأحيان مما ليس بخافٍ عليكم.

3- فقدان معية اللَّه تعالى بحفظه ونصره لهذه الجماعة، وبالتالي تسليط العدو على الجماعةِ واستئصالها، واستبدال اللَّه لهذه الطائفة، وخسران الدنيا والآخرة.

4- تفرق الجماعة، وانتشار البدع، والتفرق في الدين، وبالتالي كثرة الترامي بالتكفيرِ والتبديع بلا ضابط، ووقوع الاقتتال الداخلي، وزوال ما تبقى من سلطان هذه الدولة -لا قدَّر اللَّه تعالى-.

5- فشو الظلم، والتعدي على الدماءِ والأموال بغير حق، وفوق ذلك أن يكون باسم الدين، مع غياب الميزان الشرعي الذي تنضبط به الأقوالُ والأفعال، وتُحَدَّدُ فيه الحقوق، ومقدار التعديات.

ثانيًا: التوصيات النافعة لتحقيق النفع من محتوى رسالة "الاجتماع على السنة والإجماع":

1- عدم اتخاذ أي قرار يمس بالمسائل الشرعية إلا بعد الرجوع لجهة شرعية متخصصة، يكون اختيار أعضائها مبنيًّا على قوة الكفاءة العلميةِ والأمانة لا غير.

2- ضبط الجهات المعنية بالفصل في المسائل الشرعية، وذلك بأن تتقيد بذكر مرتبة ما تصدره من أحكام بحسب ما هو مفصل في الرسالة المرفقة.

3- مراجعة لوائح الحسبة المعمول بها؛ للتقيد بما ثبت فيه سنة أو إجماع، وإحالة ما يصح الاجتهاد فيه، أو يحتاج للترجيح إلى الجهة المختصة.

4- مراجعة السياسة الإعلامية، وضبط كل ما يصدر عن مؤسساتها مما له مساس بالشرع، وتشديد الرقابة على العاملين فيها خاصَّة الخائضين في المسائل الشرعية الكبار ممن لم تتوفر فيهم الأهلية المعتبرة، أو عرفوا بالبدعةِ والغلو، أو لم يعرف لهم مشاركة في العلوم الشرعيةِ أو مجالاتها؛ كالإفتاءِ والقضاء، والدعوة والتعليم، ونحو ذلك.

5- مراقبة كل من يريد اختراق الدولة منهجيًّا من خلال تغلغله في مفاصلها الحساسة؛ ليؤثِّر في القيادة، فيحملها على إلزام الرعيةِ والجند بما لا نص فيهِ ولا إجماع.

6- رفع مستوى الكفاءة العلمية لدى طلبة العلمِ والأمراء من خلال عقد ندواتٍ ودوراتٍ حول فقه الاختلاف، ومراتب الأدلة، وضوابط تقرير المسائل المنهجية خصوصًا، والشرعية عمومًا.

7- مراجعة الأحكام التي أطلقت على بعض الطوائف المخالفة؛ للتحقق من صحتها أولًا، والوقوف على درجة المخالفة التي بُنِي عليها الحُكم، والتحقق من أهلية الجهات التي أصدرت تلك الأحكام.

8- تفعيل دور الدعوة والمساجد في نشر معتقد أهل السنة والجماعة من خلال الدروسِ والمواعظِ والخطبِ والمطوياتِ وغيرها.

9- تفعيل دور طلبة العلم في إصلاح كل من انحرفوا عن المنهج، وأودى بهم الانحراف إلى الاعتقال في السجون الأمنية.

10- تفعيل الرقابة على الأحكام القضائية؛ وذلك بوضع آلية تُراجَع فيها كافة الأحكام القضائية؛ للتأكد أنه ليس فيها ما يخالف نصًّا أو إجماعًا.

11- تقوية حركة التأليفِ والبحث العلمي ضمن الضوابط الشرعية، والسعي إلى إعداد مؤلفات في أهم المجالات التي يحتاجها قادة الدولة، والمجالات التي يحتاجها العامة في حياتهم اليومية، مع مراعاة ضبط تلك المؤلفات من ناحية عدم احتوائها على ما يخالف نصًّا أو إجماعًا، أو خروجًا عن مذاهب السلف الصالح.

12- تفعيل دور الرقابة الشرعية المنضبطة؛ وذلك بأن ينحصر دورها بالاحتساب على ما خالف نصًّا أو إجماعًا في مختلف المفاصل الشرعية مع مراعاة الإعذار، وحفظ الهيئات، واجتناب التعجل، واعتماد النصح والتوجيه والبيان قبل الزجر والعقوبة.

13- إعداد مختصر لتلك الرسالة، وطباعته وتوزيعه على الجند، ويراعى أن توضح لهم المسائل التي يحتاجونها بالوسائل المتاحة.

ثالثًا: تنبيه مهم:

أُنبه على أن عدم الاكتراث بمحتوى هذه الرسالة، وعدم ضبط سياسة الدولة بالكتابِ والسنة؛ يمثل نقطة مفاصلة بين كل مسلم داخل الدولةِ الإسلاميةِ وخارجها مع هذه الدولة، وذلك حال ثبوت إصرار قيادة الدولة على ما يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع.

وهذا ما نعيذكم بالله من الوقوع فيه، ونذب عن ولاة أمورنا في السر والعلانية إن طُعِنَ فيهم بهذا الأمر، ولكن أعينونا على أنفسكم بقبول النصيحة، وتصحيح الخطأ إن وجد؛ فإننا -وَاللَّهِ- نجزم أن ما أصاب هذه الدولة من خسائرَ وهزائمَ وانتكاسات متتالية ليس سببه قلة العدد والعتاد.

وإن سبب ذلك ذنب؛ أدى لغضب العزيز الجبار، ونزول نقمته علينا جميعًا؛ فخسرنا المدن تلو المدن، وعبثت الروافض بأعراضنا، وهُتِكَت ستور المؤمنات، وجُرِّدَتْ من ثيابهن أخواتنا العفيفات الطاهرات، ممن هاجرن للدولة الإسلامية لواذًا بدينهنَّ وأعراضهن من الكفرةِ والطغاة، ومع ذلك لا يُنتبه لسبب الخذلانِ، وموجب الاستبدال!، والله المستعان.

وإنني لأرجو من الله تعالى أن لا يكون بقاؤنا أحياء لهذه الساعة؛ إلا ليتاح للصادقين منا فرصة للتوبة والإصلاح، وأخذ الكتاب بقوةٍ وصدق كما أمر سبحانه، وإلا فالزوال والاستبدال.

قال الله -تعالى-: ﴿**وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأعراف: 171].

وقال -تعالى-: ﴿**وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا وَأَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [الزخرف: 48].

وقال -تعالى-: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: 54].

وختامًا:

أسأل الله تعالى أن يشرح صدوركم لما فيه الصواب، وأن يعينكم على الأخذ بالسُّنَّةِ والكتاب، وأن يجنبنا وإياكم في الدنيا والآخرة العذاب، وأن يبرئ ذمتي فيما أديتُ لكم، ونصحتُ في هذا الخطاب.

وجزاكم اللَّه خيرًا.

وكتبه:

أبو يعقوب المقدسي

ولاية البركة

1 رجب 1439 هـ

***

1440 هـ | 2019 م

التراث العلمي

مؤسسة التراث العلمي